العرب
الخميس 2020/02/06
السنة 42 العدد 11609

العاهل المغربي يستكمل استراتيجية تسريع التنمية الشاملة

برنامج يشمل 6 محاور لتطوير البنية التحتية والسياحة وقطاع الأعمال في أغادير

تسارعت خطوات المغرب لإحداث ثورة اقتصادية شاملة في أنحاء البلاد بإطلاق الملك محمد السادس خطة شاملة لتسريع التنمية في أغادير، في تحرك يهدف إلى جعل الجهة مركزا للأعمال والأنشطة التجارية لدعم سوق العمل ومواجهة الفقر خلال السنوات الخمس المقبلة.

التنمية المستدامة في صدارة الأولويات

أغادير (المغرب) - أطلق العاهل المغربي الملك محمد السادس مخططا شاملا لتسريع التنمية بجهة أغادير، في إطار برنامج أوسع لتعزيز اقتصاد البلاد وزيادة دوره الإقليمي والعالمي.

وتبلغ تكاليف المخطط، الذي يستمر لغاية 2024، نحو ستة مليارات درهم (620 مليون دولار)، وهو يأتي استكمالا لخطط سابقة تم إطلاقها وخاصة في طنجة والداخلة في الصحراء المغربية وغيرها.

وذكرت وكالة الأنباء الرسمية أن البرنامج، الذي تم الإعلان عنه رسميا الثلاثاء الماضي خلال زيارة الملك محمد السادس لمدينة أغادير، يؤسس لمرحلة جديدة في مسلسل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمدينة وتعزيز دورها كمركز اقتصادي مندمج وكقاطرة للجهة ككل.

ولدى العاهل المغربي قناعة بأن تجديد النموذج التنموي ليس غاية في حد ذاته، وإنما هو مدخل للمرحلة الجديدة التي يريد أن يقود إليها بلاده، وقوامها "المسؤولية والإقلاع الشامل".

أبرز النقاط لتنمية أغادير

- رصد 620 مليون دولار لتنفيذ المخطط الممتد حتى 2024
- تحويل المدينة إلى مركز للأعمال ذي قدرة تنافسية
- تعزيز مؤشرات التنمية وتحسين معيشة الفقراء
- جعل أغادير منطقة سياحية جذابة محليا ودوليا
- دعم البنية التحتية بشبكة طرقات تربط خاصة الميناء بالمطار

وحدد اتفاقية التنمية الحضرية لمدينة أغادير (2020 – 2024) إطارا للشراكة بين عدد من القطاعات الوزارية والجماعات الترابية قصد إنجاز مشاريع البرنامج.

ويهدف المخطط الطموح إلى جعل المدينة مركزا اقتصاديا متكاملا وقاطرة للجهة وتكريس مكانتها وتقوية جاذبيتها كوجهة سياحية محلية ودولية.

كما تسعى السلطات إلى الرفع من مؤشرات التنمية البشرية، وتحسين ظروف عيش السكان، لاسيما الأحياء ناقصة التجهيز، وكذلك تقوية البنيات التحتية الأساسية، وتعزيز شبكة الطرقات لتحسين ظروف التنقل بها.

وتشكل مسألة توفير فرص عمل أحد الأهداف الرئيسية للبرنامج، من خلال تأسيس المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، إذ تشير التقديرات إلى أن ثلثي الشركات المغربية تتركز في 3 جهات هي الدار البيضاء والرباط وطنجة، من بين 12 جهة.

وقال وزير الداخلية عبدالوافي لفتيت في كلمة له بالمناسبة إن "الإطار العام للبرنامج يأتي تنفيذا للتوجيهات الملكية الواردة في خطاب الملك محمد السادس بمناسبة الذكرى الـ44 للمسيرة الخضراء".

وكان العاهل المغربي قد دعا في منتصف أكتوبر الماضي، إلى تعزيز البنيات التحتية الأساسية لجهة سوس – ماسة ودعم شبكتها الطرقية، وربط مراكش وأغادير بخط السكة الحديدية، وتقوية المكانة الاستراتيجية للجهة.

وأوضح لفتيت أن المؤهلات الهائلة لمدينة أغادير كفيلة بتحويلها إلى قطب اقتصادي حقيقي ذي تنافسية وجاذبية، قادر على رفع رهان الجهوية المتقدمة وتدعيم إشعاعها المحلي والقاري.

وأضاف أن "برنامج التنمية لأغادير ينضاف إلى برامج التنمية التي أطلقها الملك محمد السادس بمختلف الجهات".

ومن بين تلك البرامج هناك: الرباط مدينة الأنوار، عاصمة المغرب الثقافية، وطنجة الكبرى، ومراكش الحاضرة المتجددة، ومخطط التنمية الحضرية للدار البيضاء الكبرى، والحسيمة منارة المتوسط والنموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية.

وأبرز وزير الداخلية أن تنفيذ البرنامج يعتمد على آليات الحوكمة لضمان التتبع الصارم والشفاف لإنجاز ما يتضمنه من ورشات عمل في احترام تام للآجال والأهداف المحددة.

ولضمان تنفيذ البرنامج في آجاله المحددة، ستقوم شركتا التنمية المحلية أغادير سوس – ماسة تهيئة وأغادير الكبير للنقل والتنقلات الحضرية بالإشراف على إنجاز مختلف المشاريع المقررة في البرنامج.

وتحول المغرب في السنوات الأخيرة إلى ورشة عالمية واسعة للاستثمارات في جميع أنحاء البلاد وهي تمتد من مشاريع تطوير الموانئ والمطارات والطرق إلى المشاريع الثقافية والسياحية، وصولا إلى مشاريع الطاقة المتجددة التي تعد الأكثر طموحا على مستوى العالم.

وإلى جانب تنمية أغادير، يجري إعداد مشروع برنامج لتنمية جهة سوس – ماسة وفق مقاربة مشاركة.

ويتوخى هذا المشروع تنفيذ مشاريع تنموية جهوية ذات أولوية في مجالات تقوية الاقتصاد وتنويع مجالاته، وتحسين جاذبية المجالات الترابية وتحقيق التنمية المستدامة.

ونسبت وكالة الأنباء المغربية إلى والي جهة سوس – ماسة، أحمد حجي قوله إنه "تمت بلورة وصياغة مكونات البرنامج الجديد وفق مقاربة مشاركة بفعل الانخراط الإيجابي لمجموع فاعلي المدينة وتضافر جهودهم في هذا البرنامج الذي يرتكز على ستة محاور".

ويتضمن المحور الأول إنجاز أول خط للحافلات ذي جودة عالية لمدينة أغادير، يمتد على 15.5 كلم ويربط ميناء أغادير والمناطق الصناعية المحيطة به، ويمر بعدة أحياء رئيسية وصولا إلى المنطقة الصناعية تاسيلا.

أما المحور الثاني للبرنامج فيتعلق بتطوير البنية التحتية وتحسين انسيابية التنقلات، من خلال إنجاز الشطر الأول للطريق المداري الشمال – الشرقي على طول يناهز 25 كلم يربط مطار أكادير المسيرة بالميناء التجاري للمدينة، فضلا عن توسعة وإعادة تهيئة الطريق السريع.

عبدالوافي لفتيت

مؤهلات مدينة أغادير كفيلة بتحويلها إلى مركز اقتصادي

أحمد حجي

برنامج التنمية الحضرية لأغادير يأتي وفق مقاربة مشاركة

ويتعلق المحور الثالث بتهيئة المنطقة السياحية بأغادير والرفع من جاذبيتها، من خلال إنجاز عدد من المشاريع، لاسيما إعادة تأهيل كورنيش المدينة وإحداث مرافق عامة كمركز المعلومات السياحية، ومتحف تيميتار.

وتندرج مشاريع المحور الرابع في سياق العمل على المحافظة على المحيط البيئي وإنشاء وتأهيل الفضاءات الخضراء.

وسيتم إحداث منتزه تيكوين على مساحة 28 هكتارا، ومنتزه الانبعاث على مساحة 25 هكتارا، وتأهيل وإعادة هيكلة منتزه ابن زيدون وحديقة أولهاو على مساحة 15 هكتارا، بالإضافة إلى مجموعة من الحدائق والساحات العامة وتجهيز فضاءات ترفيهية بالأحياء الآهلة بالسكان.

وأشار حجي إلى أن المحور الخامس يسعى إلى تعزيز المنشآت الدينية ودور العبادة بالمدينة والحفاظ على التراث والاهتمام بالتنمية الثقافية.

ويرتبط المحور السادس بتعزيز التجهيزات الاجتماعية الأساسية ويهدف إلى ستكمال تأهيل الأحياء ناقصة التجهيز، ومواكبة النمو الديموغرافي والتوسع العمراني للمدينة وكذلك تحسين إطار عيش المواطنين.

ومن المتوقع تنفيذ العديد من المشاريع تحت هذا المحور، والتي تتعلق بقطاع الشباب والرياضة والصحة والتعليم والأنشطة الاقتصادية وتجارة القرب.

وأعطى العاهل المغربي في يوليو الماضي زخما جديدا للاقتصاد بقرار استبدال النموذج التنموي القديم بآخر أكثر شمولية.

وتهدف الخطوة بالأساس إلى تحفيز كافة القطاعات الحيوية وإذابة الفوارق الاجتماعية بين المناطق وفق استراتيجية ستقوم بتنفيذها لجنة خاصة تحت إشرافه المباشر.

واستقبلت الأوساط الاقتصادية القرار بالكثير من التفاؤل كونه يؤسس لمرحلة أكثر انفتاحا لتعزيز بناء الاقتصاد على أسس مستدامة.

ولا يزال المغاربة يترقبون جني ثمار الإصلاحات من خلال توفير فرص العمل وتطوير خدمات الصحة والتعليم وغيرهما من الأمور الخدماتية الأخرى.

أو.أم.في تبدأ إنتاج الغاز من أكبر الحقول التونسية

تفاؤل تونسي بكبح عجز الطاقة مع تدشين حقل نوارة

تزايد منسوب تفاؤل المسؤولين التونسيين بكبح عجز الطاقة المتفاقم مع تدشين أكبر حقل للغاز في جنوب البلاد، رغم تشكيك المحللين في قدرة السلطات على مواجهة التحديات المتنوعة في طريق معالجة الأزمات المالية المزمنة نتيجة تباطؤ نمو معظم القطاعات الاستراتيجية.

تطاوين (تونس) - دشنت تونس أخيرا عمليات الإنتاج في مشروع نوارة، أكبر حقول الغاز في البلاد بعد أن تأجل افتتاحه عدة مرات.

وأعلن رئيس حكومة تصريف الأعمال يوسف الشاهد الأربعاء عن دخول حقل نوارة حيز الإنتاج، وهو ما من شأنه سد احتياجات البلد من الغاز والتحكم في عجز الطاقة القياسي، الذي تسجله الأرقام نظرا للبطء في تنفيذ الإصلاحات وتعطل وسائل الإنتاج التقليدية.

وقال الشاهد في تدوينة نشرها على صفحته الرسمية في فيسبوك إنه "يوم تاريخي في تونس بتدشين أكبر مشروع بقيمة استثمارية بلغت نحو 3.5 مليارات دينار (1.25 مليار دولار)".

ووفق شركة النفط النمساوية المستغلة للمشروع أو.أم.في، يعدّ الحقل مشروعا استراتيجيا لتونس سيمكن من إنتاج احتياطات الغاز المكثف وفتح موارد الغاز في جنوب البلاد.

وتقدر الطاقة الإنتاجية للحقل بحوالي 2.7 مليون متر مكعب من الغاز يوميا، أي ما يغطي نصف الإنتاج المحلي للغاز في البلاد.

وسينتج الحقل نحو سبعة آلاف برميل من البترول يوميا، منها 3.2 ألف برميل من الغاز السائل، ما من شأنه تخفيض العجز في الطاقة وتخفيف العجز التجاري بنسبة 7 بالمئة مما سينعكس بنقطة على نسبة النمو.

ويتوقع أن يوفر الحقل، الذي تأخر دخوله مرحلة الإنتاج بسبب مشكلات على مستوى مرحلة التجارب، حوالي 2.7 مليون متر مكعب من الغاز سنويا، أي 17 بالمئة من الاستهلاك المحلي من الغاز.

وتتوقع تونس مضاعفة إنتاجها من الغاز الطبيعي إلى حوالي 65 ألف برميل يوميا من المكافئ النفطي هذا العام حيث تعول عليه السلطات لزيادة الإنتاج وتقليل العجز في إمدادات الطاقة.

وسبق أن كشفت الشركة التونسية للأنشطة البترولية المملوكة للدولة في شهر نوفمبر الماضي أن حقل نوارة للغاز الواقع بصحراء ولاية (محافظة) تطاوين جنوب البلاد سيدخل مرحلة الإنتاج قبل 2020.

وكانت الشركة تتوقع أن تبدأ عمليات الإنتاج في أكتوبر الماضي، لكن عوامل تنظيمية وفنية حالت دون ذلك.

وقال مدير إدارة المشاريع والتطوير بالشركة منجي النعيري حينها "سيدخل الحقل حيز الاستغلال نهاية ديسمبر عوضا عن أكتوبر كما كان مبرمجا سابقا".

وتعوّل الحكومة كثيرا على هذا المشروع، الذي تم اكتشافه في عام 2006، بسبب مساهمته المتوقعة في تقليص عجز الطاقة للبلاد بنحو 30 في المئة، وبالتالي الحد من توريد الغاز.

وكان دخول الحقل حيز الإنتاج الفعلي من بين الفرضيات، التي بنيت عليها موازنة 2020 لاسيما مساهمته في دفع قطاع الصناعات غير المعمليّة.

وحذر خبراء مرارا من المخاطر، التي تهدد الاقتصاد التونسي بسبب عدم القدرة على تغطية الطلب المحلي المتزايد على الطاقة، في الوقت الذي تشير فيه تقارير دولية إلى غياب الحوكمة والشفافية في إدارة هذا الملف الحساس.

ويقول الخبير وليد بن صالح إنه من الضروري التقيد بمواعيد بدء استغلال الحقل لأن أي تأخير ستنجر عنه مشاكل في الموازنة الحالية.

وعززت تونس من رهاناتها بشأن الخطط المتعلقة بتقليص عجز الطاقة بعد أن دخلت الاتفاقية الموقعة مع عملاق النفط الإيطالي، إيني، حيز النفاذ في سبتمبر الماضي، لمدها بالغاز، الذي تنقله من الجزائر وذلك لمدة 10 سنوات.

وبموجب الاتفاقية ستحصل تونس أيضا على نصف مليار دينار (قرابة 176 مليون دولار) سنويا من إيني مقابل نقل الغاز من الأنبوب، الذي يعبر حدودها.

وقال وزير الصناعة سليم الفرياني عند توقيع الاتفاقية في يوليو الماضي، إنه "سيتم توظيف نسبة على الغاز المنقول بنحو 5.25 في المئة لفائدة تونس والتي تبلغ سنويا 500 مليون دينار".

وأوضح أنه سيتم توفير 14 مليون دولار إضافية، هي معدل الرسوم السنوية للبلاد مقابل استغلال إيني لسعة نقل الأنبوب، بالإضافة إلى تعهد الشركة الإيطالية بصيانة المعدات والتجهيزات وتطويرها وتأهيلها.

ومنذ 2011، شكل بند الطاقة بالموازنة صداعا مزمنا للدولة، إذ تظهر البيانات أن تكاليف استيراد النفط والغاز تلتهم 2.1 مليار دولار من مخصصات الإنفاق.

> تونس تعوّل على المشروع للحد من استيراد الغاز نظرا لمساهمته المتوقعة في تقليص عجز الطاقة بنحو 30 في المئة

وتسد تونس 8 في المئة من احتياجاتها الطاقية السنوية من الإنتاج المحلي والباقي يأتي عبر الاستيراد.

ووفق أرقام المعهد الوطني للإحصاء، فقد بلغ عجز الطاقة العام الماضي ثلث الحجم الإجمالي للعجز التجاري لتونس، والذي بلغ مستويات قياسية فاق الستة مليارات دولار.

ويرى خبراء أن 2020 عام التحديات الاقتصادية الكبرى بالنسبة إلى تونس والذي سيحدد كامل مستقبلها الاقتصادي خلال الفترة المقبلة نظرا لارتفاع سقف الرهانات لإنعاش النمو المتباطئ.

إعطاء إشارة إنتاج الغاز